

مجلس الأمة

2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

دعا إلى مراجعة دورية لجميع رواتب موظفي الدولة

الهطلاني: على الحكومة التعامل مع الكوادر وفق مبدأ العدل والمساواة

الموظفين في القطاع العام والخاص والمتقاعدين وأصحاب مساعدات الشؤون. وأكد الهطلاني ان عملية اقرار الكوادر والبدلات التي تمت وبالرغم من تأكيدنا بأحقية من تشملهم الا انها أتت بعيداً عن العدالة والمساواة وتمت بصورة انتقائية، لان هناك كوادر مستحقة تم غض الطرف عنها مما أفقد الحكومة صفة «العدل والمساواة»، داعياً ديوان الخدمة المدنية الى الإسراع باقرار جميع الكوادر المدرجة على جدول الاعمال.

تفعيله منذ عدة سنوات رغم تغير ظروف المعيشة وانخفاض القيمة الشرائية للدينار والتضخم العالمي وغلاء الاسعار، الامر الذي كلف محسوبي الدخل كثيراً وأدى الى زيادة العبء على كاهلهم. واعتبر الزيادات في الرواتب مستحقة للمواطنين بالنظر للوفرة المالية واستقرار الوضع الاقتصادي، وبالتزامن مع احتفالات البلاد بالاعمار الوطنية، ومن أجل المساواة والعدالة بين جميع المواطنين



د.محمد الهطلاني

دعا النائب السابق ومرشح الدائرة الرابعة د.محمد الهطلاني الى مراجعة فورية لرواتب المواطنين وإعادة النظر فيها من خلال منح زيادة تشمل جميع من لم يستفيدوا من الكوادر التي سبق اقرارها، اضافة الى زيادة رواتب المتقاعدين بما يتناسب وغلاء الاسعار والتضخم وظروف المعيشة.

وقال الهطلاني ان القانون واضح في شأن ضرورة مراجعة سلم الرواتب كل ثلاث سنوات، ولكن لم يتم

المزین: إيجاد حلول جذرية لقضايا الإسكان والصحة والتعليم

بالتعاون مع القطاع الخاص بنسبة 51٪ الى 49٪ على ان تطبق نظام التأمين الصحي حتى لا يتم استنزاف جيوب المواطنين وتحصيلهم اعباء اضافية في ظل الارتفاع الجنوني في الاسعار والذي تشهده البلاد على مدى السنوات القليلة الماضية.

ومن جهة أخرى تطرق المزين الى الحديث حول قضية انتشار المخدرات في البلاد لدرجة انها اصبحت في متناول الجميع، الامر الذي يعني ان هناك مخططا لاغراق الكويت بالمخدرات، مطالبا مجلس الامة المقبل بالتصدي لهذه الظاهرة والضغط على الحكومة من أجل إيجاد حلول جذرية لها فضلاً عن قضية الازدحامات المرورية والحوادث التي يروح.

لهذه القضية التي تعد من اهم واخطر القضايا في الكويت لانها تمس الامن الاجتماعي خاصة بعد ان اعلنت الجهات المعنية ان هناك اكثر من 90 الف مواطن كويتي على قوائم انتظار الرعاية السكنية في الكويت هذا البلد الغني.

وذكر ان من القضايا العالقة قضية تدني الخدمات الصحية، مشيراً الى انه ومنذ عقود مضت لم تنشأ الحكومة اي مستشفى رغم قدم وتاهل معظم المستشفيات الحكومية الامر الذي دفع بالمواطن الى اللجوء الى تلقي العلاج في المستشفيات الخاصة واصبح غريباً لا يملكه إلا عدد فرقة تاوية في اي مستشفى حكومي، مقترحاً على الحكومة ان تسعى الى خصخصة القطاع الصحي



فيصل المزین

أكد مرشح الدائرة الثالثة فيصل المزین ان كثيراً من القضايا العالقة التي تؤرق المواطنين ما زالت تبحث عن حلول جذرية وتحتاج في المرحلة المقبلة الى مجلس امة قسوي يحمل رؤية جديدة عنوانها الرقابة والتشريع والتعاون من أجل مصلحة الكويت بتعاون مع الحكومة من أجل وضع خطط واقعية آتية لحل هذه المشاكل ومن أبرزها مشاكل الإسكان والصحة والازدحام المروري والحوادث المرورية فضلاً عن قضية غاية في الخطورة وهي قضية انتشار المخدرات وارتفاع نسب المتعاطين ومعدلات الجريمة، وأوضح المزین في تصريح صحافي ان القضية الاسكانية تأتي على سلم اولوياته، مستغرباً من المعالجات الحكومية

الياقوت: ضرورة الإسراع في إقرار قانون كشف الذمة المالية

الوطن والمواطن. وتعهد الياقوت بان المصلحة الوطنية تملئ عليه في المجلس القادم أن تكون أولى اولوياته إقرار قانون كشف الذمة المالية لأعضاء مجلس الامة حتى يتبين المفسد من المصلح فلم يعد هناك أحد فوق القانون فنحن بهذا الاجراء نريد ان نرسى الديموقراطية والعدالة والشفافية في الكويت وذلك من أجل الوصول بوطننا الحبيب الى بر الأمان بالقضاء على الفساد واهتزاز الذم التي تدمر البلاد وتدخلنا في متاهات نحن في غنى عنها.

هذا أي كائن من كان من التطاول على ذم الآخرين مما يجعل الثقة بين الشعب وممثليه عالية جدا ومستقرة ولا يبسها أي شائعات مغرضة. وأوضح الياقوت بان إصدار قانون كشف الذمة المالية من الضروريات الواجبة حالياً وبشكل ملح أيضاً فما حدث في السابق يجعلنا نأسرع في إصدار هذا القانون حتى لا نواجه نفس المصير من التشكيك وغيره وحتى لا ننتسغل بهذه الأمور مرة أخرى ونترك باب التنمية، فالعمل البرلماني ليس منحة أو مزية تعطى للنائب وإنما هو مسؤولية شعبية ووسيلة لخدمة



د.خالد الياقوت

كشف المرشح عن الدائرة الثالثة د.خالد الياقوت أن عدم إقرار قانون كشف الذمة المالية سيأتي بعواقب وخيمة من التشكيك في الذم وغيره وبالتالي بالتشكيك في التوجهات لدى العضو كذلك سيؤدي على أي مشكلة قائمة في المستقبل مثل قضية الإبداعات المليونية التي شغلت الرأي العام وأدت الى حل مجلس الامة مبيناً أن أهمية إقرار هذا القانون لكشف الذمة المالية سيحقق الشفافية والمصادقية المطلوبة من النائب (ممثل الامة) فعند إقرار القانون لجميع أعضاء مجلس الامة ورئيسهم سيتم

جمال: مخرجات التعليم في الكويت سيئة بسبب التخبط الحكومي

قال مرشح الدائرة الاولى حسين جمال ان الكل يشتكي من التعليم، الطالب وولي الأمر والمدرس والأكاديمي بل وحتى المسؤولين دون ان يتم النظر في أسباب أي شكوى بجدية ودون خطط ودراسات تكفل عدم استمرار هذه المشاكل.

وقال جمال ان حل هذه المشاكل ليس في فلاش ميموري يوزع على الطلبة ولا في زيادة يستحقها المعلمون برأبي، الحل يكمن في دراسات منعمقة تعمل على إعادة صياغة الفلسفة والسياسة التعليمية بشكل عام وجذري والاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال، مشيراً الى ضرورة الاهتمام بالمنشآت التعليمية والتي تعد أغلبها متهاكة من الداخل والخارج وفق نظرة ومشروع يكفل لهذه المباني مواكبة الحداثة والتطور بشكل يكون جذاباً لنفس كل طالب علم كما ان العمل على تشجيع وتحفيز الاساتذة والمعلمين على الاستمرار في البحث والاطلاع وتطعيم الكوادر الوطنية بخبرات اجنبية تساهم في رفع المستوى التعليمي لينعكس على مخرجات التعليم التي يشتكي منها السوق المحلي بسبب كونها إما ضعيفة او لا تتناسب مع متطلبات السوق.

وانتقد حسين جمال نظام التدريب والابتعاث فقال للأسف لا يزال جزء كبير من هذا النظام خاضعاً أما لمزاوية المسؤولين والواسطات او لقوانين لا تشجع على مواصلة التعليم وتحط من عزيمة الكثير من الشباب في وقت باتت كل دول العالم تهتم وتشجع على التعليم والدراسات العليا التي وكما يعلم الجميع لو فتحنا المجال لها وفق رؤى تنظر للمستقبل ولاحتياجات السوق لعادت على الكويت بالكثير، وأشار جمال الى أهمية إعادة النظر في مراكز إعداد المعلم ليواكب التطور المنشود حيث يوكل الى المعلمين كل ما يتعلق ببناء وصياغة انسان الغد من علوم واتجاهات وقيم ومهارات تسهم في بناء شخصية مميزة وجيل واعد.



حسين جمال